

شعار (لا للشرق ولا للغرب)



شعار (لا للشرق ولا للغرب)

2009-01-20

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم صل وسلم على محمد وآل محمد وعجل فرجه وأحفظ نائبه بالحق

شعار «لا للشرق ولا للغرب» واحداً من أبرز الشعارات التي تبنتها الثورة الإسلامية، في مجال السياسة الدولية، كبديل لسياسات التي سادت خلال العقود الأخيرة وأخذت شكل الارتباط، من قبل بلدان العالم الثالث، ولا سيما بلدان العالم الإسلامي، بأحد للعسكريين، الاشتراكي الشرقي أو الرأسمالي الغربي، دون ما تميّز بين ما إذا كان ذلك الارتباط نتيجة لاقتناع مبدئي بصحّة طروحات هذا أو ذاك من طرف الثنائيّة، أو تطبيقاً لنهج براغماتي يسعى إلى تثمير الارتباط في تحقيق أهداف يستحيل أو يصعب

والشعار ليس جديداً في الخطاب السياسي لما كان يعرف باسم حركات التحرر الوطني في العالم العربي والإسلامي وسائر بلدان العالم الثالث، إذ سبق ونودي به عالياً من قبل العديد من الأنظمة والتيارات القومية قبل تحقيق الاستقلال عن الانتداب، أو الاستعمار التقليدي المباشر، وبعده. وقد ظهرت تعبيرات عنه في صيغ مختلفة لا يزال بعضها متداولاً حتى الآن كالحياد الإيجابي وعدم الانحياز، ولكنه ظل مفتراً إلى المضمون الواضح وإلى التجسد العملي في نموذج أصيل ومتكملاً في مقابل الطرفين الساندين، الشرقي والغربي، والمرفوضين وفقاً لنصية الشعار. صحيح أن الماضي السياسي والحضاري العريق وغزاره الطاقات البشرية والإمكانات الحقيقة للتكامل الديني والثقافي والاقتصادي ووحدة الأراضي واللغة والمصير، وما إلى ذلك من مكونات القوة، قد حشدت في الخطاب العربي خصوصاً، كعناصر من شأنها أن توفر الأسس المادية والمعنوية لبناء كيان سياسي قادر على تجسيد الشعار، غير أن الواقع ظل بعيداً عن الاستجابة لذلك بفعل الأوضاع المأزومة للبلدان المعنية والتخبيطات الناجمة عن غياب الرؤية الواضحة في السياسات، إضافة إلى الشبهات الحقيقة التي أحاطت بالتجارب الفاشلة وما أورثته من هزائم واحباطات.

وقد بدا واضحاً منذ بداية مسلسلات الهزائم التي أحاطت، الواحدة بعد الأخرى، بدو الثقة الكاملة بعظامة القادة وصحة الخيارات واحتمالية الانتصار، أن جميع الآمال التي كانت معقودة على الاستقلالات والانقلابات التقديمية انزاحت لمصلحة تجارب مسلحة جديدة لم تلبث، هي الأخرى أن أخلت الساحة تدريجاً لقبول الأمر الواقع الذي تجلى من خلال صفقات التصالح مع «إسرائيل» والتودد إلى ما كان يعرف باسم الأنظمة الرجعية أو الخائنة، وصولاً إلى إعادة النظر بالعلاقة مع الغرب الذي كثيراً ما لعن بوصفه العدو الأكبر والمسؤول الرئيسي عن النكبات التي أحاقت بالأمة.

ومما لاشك فيه أن أهم التوجهات القاتلة في مسيرة العالم الثالث والعالمين العربي والإسلامي تحديداً هي، في ما يتجاوز أساليب الحكم والإدارة وتقاسم السلطة والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تلك التي تنكرت للذات وقدست موازين القوى، بالمعايير الساندة، وربطت، وبالتالي، وبشكل لا يقبل المراجعة، بين إمكانية التحرر والنهوض والبناء، وبين الاعتماد الضروري على سند خارجي يكون مصدراً لابد منه للدعم والمساعدة خصوصاً في مجال التسلح والتكنولوجيا المتقدمة، وهو المجال الذي لا يزال معتبراً، إلى حد بعيد، بمثابة المحدد الإيجاري والشرط الذي لا غنى عنه من أجل النهوض والمجاهدة.

وقد أدى ذلك، بصرف النظر، عن ارتباط بعض الأنظمة بالغرب وانحرافها، نتيجة لذلك، في المسيرة المعادية لما كان يعرف باسم «العملية الثورية العالمية»، إلى اعتماد العديد من الأنظمة التي كانت تعرف باسم «التقدمية»، وقطاعات واسعة من الشعوب، لمقولات الصداقة والتحالف مع ما كان يعرف باسم المنظومة الاشتراكية وفي طليعتها الاتحاد السوفيتي، مع ما رافق ذلك من ازدهار الأفكار والحركات اليسارية التي أسهمت، بشكل أو آخر، إلى جانب أفكار وأطروحات الحركات القومية، بتكميل الذات وإبعادها عن ميادين المواجهة عبر استيراد وفرض الشعارات والتجارب التي كانت تباشر إفلاتها قد بدأت بالارتقاء في مواطنها الأصلية. وحتى عندما اتضح وهن التغويل على المعسكر الاشتراكي ودول عدم الانحياز والرأي العام العالمي، فتحت سياسة تغييب الذات نوافذ جديدة للبحث عن الحليف والداعم السياسي والاقتصادي في بلدان استعمارية عريقة كفرنسا، وعن النموذج في تجارب كالترجمة اليابانية أو الماليزية، وصولاً إلى الفترة الراهنة التي لا تعدم فيها أصواتاً تعلق أصداءها على مشاجب ما يسمى بـ «الطريق الثالث» ممثلاً بالأحزاب الاشتراكية وبأحزاب يسار الوسط في أوروبا الغربية وحتى بالحزب الديمقراطي الأمريكي. ومن الطبيعي، في ظروف الرزية المستشرية، أن تفصح عن نفسها، بأشكال مباشرة وغير مباشرة، توجهات تدفع تغييب الذات إلى مدار الأقصى، عبر التلويع بانتصارات موعودة تقع في ما وراء التطبيع مع «إسرائيل» من خلال أوهام وتزيينات استيعابها وتذويبيها في المحيط البشري و«الحضاري» الشرقي أوسطي، أو عبر أطروحات الالقاء، تحت رايات الديمقراطية، مع ما يسمى بـ «قوى السلام في إسرائيل»، الأمر الذي يرفد الرهان الصاعد على تأثير صراعات المنطقة حول تناقض بين قوى السلام والديمقراطية والاعتدال بما فيه أو على الأصح في مقدماتها «إسرائيل»، من جهة، وقوى التعمّب والتزمت والطالممية والتطرف والإرهاب ممثلة بالإسلاميين - للتمويل - بقطاع ضيق من الكيان البشري الإسرائيلي الذي يطلق عليه اسم المتعصبين اليهود، من جهة ثانية. والواضح أن هذا الطرح الذي يتعامي عن جوهر الدولة العبرية ككيان عنصري ومغتصب وذي مشروع توسيعي عالمي، ويبئر اليهود بأكثريتهم من جرائم الماضي والمستقبل ليضع في موقع الإدانة والتجريم حفنة هامشية من اليهود إلى جانب السواد الأعظم من العرب والمسلمين، هو أدهى ما وصلت إليه البالية التي أنتجت عدة حروب مروعة ومكلفة خاصتها أبناء المنطقة ضد بعضهم البعض لتجني ثمارها، في نهاية المطاف، وغير المسيرة السلمية بوجه خاص، من قبل العدو الإسرائيلي الذي لا تزيده المسير ذاتها غير الاقتراب من تحقيق أهدافه القريبة والبعيدة في تصفية الذات العربية الإسلامية، مما لا يبقى أي معنى للمشاريع التي يحشد لها تحت عناوين التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن شعار «لا للشرق ولا للغرب» الذي جاء انهيار المعسكر الشرقي ليدلل، ضمن دلالات أخرى، على صحته المبدئية، لا يزال وسيظل صحيحاً بمقدار ما يشكل عنصر الرفض فيه رفضاً للشرق وللغرب لا من حيث هما مفهومان جغرافيان، بل بما هما تعبران مختلفان عن توجه تسلطي سنته الأساسية عدم انسجامه مع قوانين

الحياة ومصالح الإنسان. وبمقدار ما يشكل الرفض ذاته مقدمة للطرح الإيجابي المتمثل بالدعوة إلى الإسلام وببلورة النموذج الإسلامي كسبيل أساسي من سبيل الدعوة. وبالطبع فإن اعتماد هذا الخيار لا يرجع إلى اعتبارات التشبث بالخصوصية وفرض الأنوية على الآخر، بل إلى الاعتقاد المشروع بأن الإسلام هو الحل الوحيد لمشكلة الإنسان الوجودية بتماميتها أبعادها الدنيوية والأخروية، وأن رائد العمل بهديه وفي سبيله هو الحرص على تحقيق المصلحة عبر خدمة قضية البشرية جماء.

وإذا كان سقوط الاشتراكية والشيوعية قد عنى للبعض انتصاراً نهائياً للرأسمالية ونهاية للتاريخ، فإن الواقع اليومية تثبت، إضافة إلى التحليل المعمق لحقيقة النظام العالمي الجديد، ورغم ما يتمتع به المعسكر الغربي من قوة عسكرية واقتصادية وإعلامية، والأزمات المعاصرة عن هشاشته الجوهرية كعملاق من قطع معدنية و بلاستيكية خاوية و معرضة، في أية لحظة، ووفقاً لمشيئة القوى الخفية والظاهرة الممسكة بأزمة التاريخ المصطبغ، للتفكك والانهيار بشكل لابد وأن تكون تداعياً له أكثر مشهدية وأمأساوية بكثير مما شهدناه على مستوى انهيار النظام الشيوعي. وإذا لم يكن من الصعب، بعد أن ثبتت فعالية «اليد الخفية» في تدمير هذا النظام من داخله، أن نستشف دوراً مماثلاً في تدمير الغرب انطلاقاً مما تتمتع به الأوساط اليهودية من هيمنة شبه مطلقة على مناحي الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية في الولايات المتحدة، وأوروبا، فإنه ليس من الصعب أيضاً أن نستشف – في التموجات الشرقية وأوسطية الموازية لتصاعد النفوذ الإسرائيلي في المنطقة وراء حدود المنطقة – معالم الطموح اليهودية لنقل دولة اليد الخفية إلى العلن عبر الانتصارات المتلاحقة لمسيرة العولمة تحت رايات الشركات العالمية الكلية القدرة، وأذرعتها الأخطبوطية المتمثلة بالمؤسسات المالية العالمية ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات غير الحكومية وحكومات الفساد المتخصصة بالهدر والاستدانة وطرح ممتلكات الشعوب في مزادات السمسرة والشخصنة.

وعلى هذا، يكون رفض العولمة، بمضمونها المشار إليه، وكوريثة لنظام القطبية بمعناه المأثور، هو الاستطالة الطبيعية والمال الديناميكي الإجباري للرفض المتمثل بشعار «لا للشرق ولا للغرب». ولما كان الإسلام هو وحده المضمنون الإيجابي لهذا الشعار، فإنه يصبح مدعواً للاضطلاع بالدور القيادي في عملية تقديم البديل العالمي لنظام العولمة وما يمثله من تهديد قاتل لمصالح البشرية. وقد يبدو مثل هذا الكلام غريباً إذا ما قيس بقياسات العقل المعقّل والمدجن بديهيّات العصر والتقدم والأمر الواقع وموازين القوى الراهنة. ولكن القوة الواقعية للإسلام التي تجعل كبار المحللين الاستراتيجيين يعترفون – في ما يتعدى منهجيات التحرير والتأليب – بموقعه كندٌ رئيسي للغرب في ما يسمى بصدام الحضارات، تسمح وعلى الرغم من الانتكاسات الراهنة في مسيرة بعضحركات الإسلامية، وعلى الرغم من التقصير والعجز عن تفعيل التعاليم الإسلامية كردود ناجعة وحيدة (لأنها من مصدر إلهي) على مشكلات العصر، تسمح

بالرهان على حتمية الانتصار الإسلامي المرتبط بحتمية انهيار نظام العولمة الرائع.

إن التفعيل الحقيقي لتعاليم الإسلام هو الرد الوحيد، بعيداً عن التسليم الجبri لطغيان الشركات العالمية، على دمار البيئة الملايين سنوياً وعلى الفقر المطلق الذي يطحن أكثر من ملياري إنسان أكثرهم من المسلمين ويهدد، بشكل مباشر ثلاثة المليارات المتبقية، وعلى الأمراض العصرية ونظم العيش والسكن والغذاء والتعليم وما تفضي إليه من موت القيم الإنسانية والأسأم والإرهاب والانتحارات وضربات الطبيعة للمزيدة. وكل ذلك يستدعي عقلاً متعيلاً يكبح غلواء «السوبرمانية» المستكبرة عبر التأسيس، بالرجوع المنهجي الدقيق إلى الشع، لتغيير جذري في التعامل بين البشر والخلق، وبين البشر والطبيعة، وبين البشر وسلح الحياة الدنيا، وبين البشر والبشر، وبين كل كائن بشري ونفسه.

وبالطبع، فإن ذلك التأسيس هو أحد مظاهر الأمر الصعب المستصعب الذي لا يتطلب، على صعوبته، استنجاداً بعقربية العباءة، ولا اجتراراً لمعجزات الفكر، ولا إمعاناً في الانجرار إلى الناقشات اللامتناهية حول ما يروج له من إشكاليات مصطنعة، إذ إن كل ما يتطلبه، ذلك التأسيس، هو مجرد القراءة، قراءة الحل الإلهي المعطى بحذا فحشه، وامتلاك العزيمة الصادقة والترابية للصدوع به ولتنفيذ بنوده السهلة الميسورة. بنود هي كامل السياسي المرتكز إلى صلة على مهارة حقيقة من النجاسات، وخصوصاً من نجاسات اقتصاد السوق المرسوم في بورصة نيويورك، ونجاسات «المال الوهمي» الذي يحكم كامل عالم اليوم، إلى زكاة هي عين الزكاة المنصوصة بشكلها البدائي الأصيل، لأنها عين التحرر الاقتصادي.

رفض العولمة

إلى صوم يكون منقاداً من استشراء البطنة وروحية الاستهلاك التي أتلفت فاعالية الإنسان، وأفرغت عالم اليوم من روحه.

إلى حج براء من توريجات السياحة وشركات النقل. إلى مساجد لا تتعلب لبنيتها وزخرفتها حلوق المقاولين والمستوردين وسماسرة العقارات. إلى آخر السلسلة.

مشروع صعب لمن يستصعبه، سهل لمن يستسهله، ولكنه - في الحالتين - المشروع الوحيد للتلافي الكارثتين المحقيقتين في الدنيا والآخرة. ولعل أهم ما فيه كونه يقطع مع تجميد فاعالية الذات الفردية والجماعية ومع انتظار قرارات الحكومات والدول ليضع الكرة ضمن إطار التكليف المباشر والعنيي للأفراد أنفسهم،

على طريق إحياء الدور العضوي المقدس للإنسان في تحقيق إنسانيته وفي استحقاق موقعه كسيد للملائكة.